S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3329
14 January 1994

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين بعد الثلاثة آلاف والثلاثمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الساعة ١٦/٤٠

الرئيس:	السيد كوفاندا	(الجمهورية التشيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد كاردناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد خان
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزمانا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ووكر

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

94-85039

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مسألة جنوب افريقيا

تقرير الأمين العام عن مسألة جنوب افريقيا(S/1994/16)

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جنوب افريقيا يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وذلك عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ستيوارد (جنوب افريقيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أيضا بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من ممثلي جيبوتي ورواندا ونيجيريا الاعضاء في المجلس فيما يلي نصها:

"إننا نحن أعضاء المجلس، الموقعين أدناه، يشرفنا أن نطلب قيام مجلس الأمن بتوجيه دعوة إلى السيد كينغسلي ماكهوبيلا القائم بأعمال رئيس وفد المؤتمر الوطني الافريقي للادلاء ببيان أمامه خلال نظره في البند مسألة جنوب افريقيا وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس"

وستنشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1994/33.

ما لم اسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ماكهوبيلا.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن مسألة جنوب افريقيا؛ ويرد هذا التقرير في وثيقة S/1994/16.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/28، التي تتضمن نص مشروع قرار تم اعداده اثناء المشاورات السابقة للمجلس.

المتكلم الأول ممثل جنوب افريقيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ستيوارد (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن اهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. إن من الصعب تصور أن هناك مسؤولية فيها من التحديات أكثر من تولي هذه الرئاسة في أول شهر من بدء العضوية في المجلس. ولا شك لدى وفد بلادي بأنكم ستفون بمسؤولياتكم بشكل لامع للغاية، ويؤكد على ذلك سجلكم حتى الآن بالفعل.

واسمحوا لي أن أقول في البداية، كملاحظة عامة، إن وفد بلادي يتكلم اليوم بوصفه وفدا ارتبط دوما بصورة وثيقة بهذا البند من جدول الأعمال، ليسجل حدثا في مداولات المجلس، بروح من التقدير والتعاون. وليس لدى وفد بلادي رغبة في فتح باب أية مناقشة أو أن يثير خلافا حول هذا الموضوع. ولكن المجلس سيتفهم أن هناك بعض القيود التي لا تزال قائمة على اشتراكنا في المناقشة في الأماكن الأخرى التي تجري فيها مناقشة هذا البند - الجمعية العامة - على الرغم من أن هذه القيود، في رأينا، غير مناسبة في الظروف الحالية. وبالتالي ليس لدينا حاليا خيار سوى أن نعرب عن آرائنا المساندة في هذا المحفل بالذات.

ومن هذا المنطلق، جائتني تعليمات من حكومة بلادي بأن أدلي ببيان موجز.

قبل ١٨ شهرا فقط، اقتبس وزير الخارجية ر. ف. بوتا، من قصيدة شعرية، في قاعة المجلس هذه، قال:

"تشجعوا يا أصدقائي تماسكو؛

سيصير الطالح صالحا؛

فمن الظلمة يبزغ الفجر!"

إن فجر جنوب افريقيا أصبح وشيكا. لقد بدأنا الانتقال الى جنوب افريقيا جديدة. واحتلت الهياكل الانتقالية أماكنها وهي تعمل الآن بكامل طاقتها، وتقوم بتمهيد الساحة السياسية للانتخابات.

وبالاضافة الى ذلك، اعتمد البرلمان الدستور الانتقالي الجديد لجنوب افريقيا. وينص هذا الدستور على: انشاء نظام دستوري السيادة فيه للدستور؛ وحماية الحقوق الأساسية لجميع الأفراد والمجتمعات والمجموعات الثقافية من خلال قانون للحقوق مقبول عالميا، سيكون راسخا في الدستور؛ وانشاء محكمة دستورية مستقلة مختصة بحماية الدستور وقانون الحقوق؛ ووضع مبادئ دستورية محددة بوضوح يتعين لأي دستور جديد الامتثال لها؛ وايجاد تقسيم واضح للمهام والسلطات بين الحكومات المحلية على أساس المبادئ الفيدرالية والحكومة المركزية؛ وأخيرا، وضع دستور لا يميز بأي شكل من الأشكال على أساس اللون أو العقيدة أو الجنس.

إن حكومة بلادي ترحب باقتراح مجلس الأمن بتقديم المساعدة لجنوب افريقيا من أجل تعزيز الانتقال الدستوري السلمي والشفاف الى حكومة للوحدة الوطنية. ولا شك في أن هذا الاجتماع الذي يعقده المجلس اليوم سيذكر في الأيام القادمة على أنه من التجارب الهامة في تاريخ الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أهنئ الممثل الخاص للأمم المتحدة الى جنوب افريقيا، السيد الأخضر الابراهيمي، وفريقه، وفريق الاستقصاء الذي أرسله الأمين العام - وكلهم زاروا جنوب افريقيا في الشهر الماضي - على تقديمهم تقريرا شاملا وبناء ومحترفا. وكما يدرك المجلس، قدم الأمين العام اقتراحاته بعد مناقشات واسعة النطاق أجراها الممثل الخاص في جنوب افريقيا، وذلك عقب اجتماع الأمين العام مع رئيس الدولة دي كليرك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في نيويورك. وعلاوة على ذلك، بعث وزير الخارجية بوتا برسالة الى الأمين العام بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر يقترح فيها أن تولي الأمم المتحدة عناية فورية للتخطيط المسبق لقيامها بدور محتمل في العملية الانتخابية في جنوب افريقيا. وفي ضوء التطورات اللاحقة، فإنني على ثقة من أن الأمين العام سيتفق معي على وجوب اطلاع المجلس على مضمون رسالة السيد بوتا:

"إن قانون اللجنة الانتخابية المستقلة لعام ١٩٩٣ يسمح باعتماد مراقبين من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى من جانب المجلس الفرعي للشؤون الخارجية التابع للمجلس التنفيذي الانتقالي، بالتشاور مع وزارة الخارجية، بغية مراقبة العملية الانتخابية وتقديم تقرير عنها.

"وبالتالي، تشاطر حكومة جنوب افريقيا الرأي بأنه ينبغي مواصلة عمل المراقبين المعينين بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢)، وأنه ينبغي تشجيع الأمم المتحدة، نظرا لخبرتها في هذا المجال، على تنفيذ عرضها بتقديم المساعدة خلال الإعداد للانتخابات.

"وتقدر الحكومة أن تنفيذ هذا الاقتراح ستترتب عليه زيادة ملحوظة في عدد المراقبين وأن ولايتهم ستختلف عن الولاية المتفق عليها بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢). والحكومة، مع ذلك، على استعداد لبحث هذه المسائل معكم حالما تصل أجهزة الأمم المتحدة المعنية الى اتفاق على المبدأ.

"وتدرك حكومة بلادي أنه تم الاعراب عن القلق بأن التأخير في التوصل الى الاتفاق قد يجعل من الصعب على الأمم المتحدة أن تقوم بعملية فعالة. وبالتالي، فإنها تقترح ايلاء عناية فورية للتخطيط المسبق بغية تجنب المزيد من التأخير عندما تباشر اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس التنفيذي الانتقالي أعمالهما".

إن تقرير الأمين العام يشرح بالتفصيل الإطار القانوني الذي تم وضعه في جنوب افريقيا والذي سيتم فيه اجراء الانتخابات في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، علاوة على النهج التشغيلي لعملية الأمم المتحدة الموسعة. وسيكون الاتجاه الرئيسي للولاية الموسعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريبقيا، كما هو وارد في تقرير الأمين العام، المساعدة على ضمان أن تكون الانتخابات شرعية وحرة ونزيهة. فيجب أن تكون شرعية الانتخابات بمنأى عن أية شكوك. وبالتالي، توافق حكومة بلادي على أن يكون دور المراقبين الدوليين مركزا على ردع العنف السياسي والترهيب ونشر التسامح. وسيكون من الوظائف الهامة للمراقبين نهي الأحزاب السياسية بقدر الامكان عن القيام بتصرفات غير مقبولة تعيق اشتراك الآخرين بطريقة حرة ومنصفة.

وعلى الرغم من أن الوضع في جنوب افريقيا لا يمكن عكسه، فإننا نواجه مقاومة بعض الكيانات، ولا سيما اليسار المتطرف واليمين الرجعي. ويشير تقرير الأمين العام بدقة الى أن العنف السياسي ما برح متمركـــزا بشكـل أساسي في ناتال وفي ايست راند، وعلى نحو غالب في بلدتي كاتلهونغ وثوكـــوزا. وكان

الوضع المؤسف في هذه المناطق موضوع مناقشات بين رئيس الدولة دي كليرك والسيد مانديلا في أوائل هذا الاسبوع وقام المجلس التنفيذي الانتقالي بتناوله على الفور. ونأمل أن تؤدي المبادرات الجديدة الى التخفيف من حدة هذه المشكلة المؤسفة. ويشير التقرير أيضا الى أن العنف الذي يمارسه الجناح اليميني آخذ في الازدياد، وأن الاتجاه الآخر، وهو قيام التشكيلات المسلحة من الجناح اليساري بهجمات على المدنيين، يجب أيضا معالجته؛ ومن الأمثلة الأخيرة على هذا الاتجاه الهجوم العشوائي والمخيف على مطعم الطلاب في اوبسرفاتوري، في كيب تاون.

قد لا تكون العملية الانتخابية سهلة في كل جوانبها وقد تبذل محاولات لجذب انتباه المجتمع الدولي إلى النزاعات المحلية. وستكون موضوعيتها وحيدتها أمرا حيويا وقد تتعرض للاختبار الشديد. وإننا نشعر بالتفاؤل، مع ذلك، لأن عملية الأمم المتحدة الموسعة ستسير على خطى بعثات المراقبين الحالية التي كانت فعالة والتي قدمت إسهاما كبيرا في جهود أمانة السلم الوطني وهياكل اتفاق السلم الأخرى لمكافحة العنف.

ويعترف تقرير الأمين العام بالمبادئ الأساسية التالية: التفاعل الممكن الأوثق مع الهياكل الانتقالية الجنوب افريقية وإنشاء هياكل تعاونية مشتركة؛ وأهمية تنسيق الأمم المتحدة لأنشطة المراقبين التابعين للمنظمات الحكومية الدولية والحكومات فرادى؛ وضرورة التعاون على نحو فعال مع المنظمات غير الحكومية الجنوب افريقية والأجنبية.

وأخيرا قدم رئيس الدولة، دي كليرك، في أوسلو آراءه بشأن السلم. وقد لاحظ أن السلم قالب ذهني وإطار. وقد اتفق على إطار للسلم في جنوب افريقيا. وإن السلم في حد ذاته سيتحقق إذا استطعنا الآن صياغة القالب الذهني للزعماء السياسيين والناس العاديين في كل مكان، قالب ذهني يقود الناس إلى حل الخلافات عن طريق المفاوضات، والتوفيق والاتفاقات بدلا من الإكراه والعنف.

وأكون فاشلا في أداء واجبي إذا لم أعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن على استجابتهم العاجلة والمتعاطفة لطلب جنوب افريقيا الدعم في العملية الانتخابية المقبلة. ونحن واثقون بأن وزع المراقبين سيجري بسرعة وسلاسة. وإنني أؤكد لأعضاء المجلس أن المراقبين سيتلقون التعاون الكامل من جانب سلطات جنوب افريقيا وجميع المعنيين بالعملية، بما في ذلك احترام سلامتهم كما كان الحال حتى الآن في احترام بعثة المراقبين الحالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جنوب افريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو السيد كينفسلي ماكهوبيلا، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد ماكهوبيلا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا، يتعين علي أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، لسماحكم لي بالإدلاء ببيان خلال هذه المناقشة الحيوية والهامة بشأن جنوب افريقيا. إن مشروع القرار الذي على وشك الاعتماد سيساعدنا حقا بدرجة كبيرة في جهودنا من أجل ضمان الانتقال السلمي من

"وبالتالي، تشاطر حكومة جنوب افريقيا الرأي بأنه ينبغي مواصلة عمل المراقبين المعينين بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢)، وأنه ينبغي تشجيع الأمم المتحدة، نظرا لخبرتها في هذا المجال، على تنفيذ عرضها بتقديم المساعدة خلال الإعداد للانتخابات.

"وتقدر الحكومة أن تنفيذ هذا الاقتراح ستترتب عليه زيادة ملحوظة في عدد المراقبين وأن ولايتهم ستختلف عن الولاية المتفق عليها بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢). والحكومة، مع ذلك، على استعداد لبحث هذه المسائل معكم حالما تصل أجهزة الأمم المتحدة المعنية الى اتفاق على المبدأ.

"وتدرك حكومة بلادي أنه تم الاعراب عن القلق بأن التأخير في التوصل الى الاتفاق قد يجعل من الصعب على الأمم المتحدة أن تقوم بعملية فعالة. وبالتالي، فإنها تقترح ايلاء عناية فورية للتخطيط المسبق بغية تجنب المزيد من التأخير عندما تباشر اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس التنفيذي الانتقالي أعمالهما".

إن تقرير الأمين العام يشرح بالتفصيل الإطار القانوني الذي تم وضعه في جنوب افريقيا والذي سيتم فيه اجراء الانتخابات في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، علاوة على النهج التشغيلي لعملية الأمم المتحدة الموسعة. وسيكون الاتجاه الرئيسي للولاية الموسعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريبقيا، كما هو وارد في تقرير الأمين العام، المساعدة على ضمان أن تكون الانتخابات شرعية وحرة ونزيهة. فيجب أن تكون شرعية الانتخابات بمنأى عن أية شكوك. وبالتالي، توافق حكومة بلادي على أن يكون دور المراقبين الدوليين مركزا على ردع العنف السياسي والترهيب ونشر التسامح. وسيكون من الوظائف الهامة للمراقبين نهي الأحزاب السياسية بقدر الامكان عن القيام بتصرفات غير مقبولة تعيق اشتراك الآخرين بطريقة حرة ومنصفة.

وعلى الرغم من أن الوضع في جنوب افريقيا لا يمكن عكسه، فإننا نواجه مقاومة بعض الكيانات، ولا سيما اليسار المتطرف واليمين الرجعي. ويشير تقرير الأمين العام بدقة الى أن العنف السياسي ما برح متمركـــزا بشكـل أساسي في ناتال وفي ايست راند، وعلى نحو غالب في بلدتي كاتلهونغ وثوكـــوزا. وكان

رغم أن جنوب افريقيا قد ظلت على قائمة الأمم المتحدة "المطلوبة تماما" طيلة ثلاثين سنة تقريبا، فإن مشاركتنا النشيطة يمكن أن ترجع إلى مذبحة بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢، التي دفعت المجلس إلى أن يتخذ القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) بدعوة الأمين العام لتعيين ممثل خاص للبلد وللتوصية بالطرق الكفيلة بإنهاء العنف وتهيئة الظروف لانتقال سلمي إلى الديمقراطية. وبعد ذلك بفترة قصيرة، اتخذنا القرار ٧٧٢ (١٩٩٢) الذي خول وزع أول مراقبي الأمم المتحدة في ذلك البلد المضطرب.

وكما يبين التقرير، يبدو أن جنوب افريقيا مصممة على إجراء الانتخابات التي سيعتبرها الجميع حرة ونزيهة. ومن أجل هذا الغرض، إن المجلس التنفيذي الانتقالي الجديد، في جلسته الأولى في ٧ كانون الأول/ديسمبر، طلب أن توسع أنشطة الأمم المتحدة فيما يتجاوز رصد العنف لتضم مراقبة العملية الانتخابية التي ستتوج بمراقبة الاقتراع في يوم الانتخابات. وكما تنبأت الجمعية العامة والمجلس في السنة الماضية، طلب من الأمم المتحدة تقديم عدد كاف من مراقبي الانتخابات وتنسيق أنشطة مجموعة متنوعة وكبيرة من الراصدين الدوليين الذين سيكونون حاضرين. ويسرنا أن نرى في التقرير مدى ما تستطيع أن تستفيده الأمم المتحدة من تجربتها الانتخابية المتنامية لوضع برنامج يلبي احتياجات جنوب افريقيا المحددة. إن مشروع القرار المعروض علينا يشمل معظم المتطلبات اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من تحقيق طلبات المجلس التنفيذي الانتقالي، ولهذا يؤيده وفدي.

ونؤيد أيضا عزم الأمين العام على إنشاء صندوق استئماني لمساعدة البلدان الافريقية والبلدان النامية الأخرى الراغبة في المشاركة بوصفها مراقبة في دفع التكلفة اللازمة، بأمل أن الدول الأعضاء ستسهم بسخاء. وقد أوضح الأمين العام على نحو طيب تماما الأنشطة العديدة التي ينبغي تنفيذها، والهيكل الذي يدور بخلده للقيام بهذه المهمـــة، والإطار الزمني المحدود الذي يتعين علينا أن نعمل في حدوده قبل إجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان/ابريل.

لذلك نؤيد مفهوم الأمين العام مفهوم لجنة تنسيق بفريق عمل تقني ووحدات تشغيلية مشتركة، وزيادة القوى البشرية اللازمة من مراقبين ومديرين وفنيين.

وقد اضطلع العديد من المنظمات والكيانات بدور هام لإحداث تغيير في جنوب افريقيا. ومنذ الأيام الأولى لظهور الفصل العنصري عارضت الأمم المتحدة بنشاط في ظل سياسة الحرب الباردة تلك السياسة القمعية. ولعبت منظمة الوحدة الافريقية والكمنولث ومنظمات دولية أخرى وبلدان دورا فعالا مماثلا في إزالة سيطرة الفصل العنصري. وبانتهاء الحرب الباردة والتغييرات السريعة في الاقتصاد العالمي والتطورات السياسية في المنطقة التي تنبئ بالمزيد من العزلة، اختارت جنوب افريقيا الانضمام الى المجتمع العالمي عضوا كامل العضوية. وقد كان خيارا حكيما. وهذا هو البلد الذي طوال أكثر من ربع قرن عانى من جزاءات دولية شديدة واعتبر دولة منبوذة، ومعزولة بشكل فريد تقريبا في العالم كله.

إن المسار لن يكون سهلا كما ندرك جميعا. هناك الكثير من المراوغة والمداورة سعيا للسيطرة والقوة ولمجرد البقاء في المجال السياسي. ومن بين ٢٦ حزبا في عملية التفاوض المتعددة الأطراف التي بدأت مهمة إعادة وضع الصورة السياسية لجنوب افريقيا، وقع ١٩ حزبا فقط على الدستور المؤقت. وهؤلاء المعارضون - هم من حيث الجوهر مجموعة من المشاكسين، الذين ينتمون الى الجناح اليميني والعاجزين عن قبول فقدان المركز والسلطة، والأحزاب الافريقية التي تسعى الى فرض مركز مستقل ومزايا خاصة لنفسها - مصممون على استخدام جميع الوسائل اللازمة لإفشال هذه التدابير التقدمية. وفي الوقت الذي يتمتعون فيه بالقوة والالتزام فإنهم محصورون وتسهل معرفتهم. ونحن نتوقع، مع ذلك، أن يزيد استخدام العنف في البلدات، ضد قيادات ومجموعات مختارة ونتوقع أن يتخذ العنف أيضا شكل حرب اقتصادية. وهذا التهديد من الجناح اليميني، نتيجة عدم اشتراكه، سيتطلب وحدة قوية وتوافقا في الآراء بين العاملين داخل النظام.

إن ممارسة السلطة والتصويت ستكون تجربة تعليمية للجميع في جنوب افريقيا، فالنظام ينبغي أن يرى وهو يعمل. والنظام وأعماله معقدان في واقع الأمر. لا بد من اختيار برلمان وتعيين حكومة وإقامة نظام قضائي وصياغة دستور نهائي. إن سياسة حقيقية نشطة قد بدأت في جنوب افريقيا.

ولعل الوقت قد حان لتسليط الضوء على كل هذه الأحداث، ولا توجد إمكانيات لإبرازها بالشكل الكافي. وفي حين نجد أن اتفاق السلم الوطني وأمانته العامة ولجان السلم ولجنة السلم الوطني ومدونة السلوك من المتوقع أن تلعب دورا قيما في صون السلم وتثقيف الناخبين، هناك ضعف واضح في الموارد والالتزام والوقت. ولمجابهة العنف لا بد من الاعتماد على قوات الأمن والكثير منها لديه مشايعات في اتجاهات أخرى. وكان مثلنا الأعلى تغييرها لكن لا يوجد متسع من الوقت لاختيار وتدريب وتعيين مثل هذه القوة قبل الانتخابات.

لقد أوجزت هذه الصورة لمجرد إبراز الدور الأساسي الذي تلعبه الأمم المتحدة في هذه الحالة. وطوال عملية الانتخاب سيتسنى للأمم المتحدة أن ترصد وتبلغ وتكشف وتسجل أعمال اللاعبين وأعمال النظام. وبوجود مجموعة كبيرة ومتنوعة جدا من المراقبين الدوليين تغطى عملية كبيرة جدا تنتهي بالانتخابات في أكثر من ٠٠٠ ١٠ مركز اقتراع فإن مهمة التنسيق والسوقيات والادارة ستكون ضخمة جدا. والأمم المتحدة، بتجاربها الانتخابية المتزايدة وقبولها واحترامها على نطاق واسع في جنوب افريقيا، وصورتها العادلة النزيهة، هي أفضل من يستطيع القيام بهذه المهمة المتعددة الجوانب.

إن جنوب افريقيا قد قطعت شوطا كبيرا في فترة قصيرة من الوقت، وستلعب دورا هاما في مستقبل المنطقة ومستقبل افريقيا بأسرها. والجهد الحالي لحمل السكان على المشاركة في عملية الانتخابات والحصول على حكومة تعتبر نزيهة وشرعية ضروري للجميع. والمتطلبات من الأمم المتحدة، إداريا وماليا، معقولة بالنظر إلى ما هو في كفة الميزان.

لذلك يؤيد وفد بلادي ما ذكره الأمين العام من مفاهيم واقتراحات وطلبات. وهي خطة موضوعة بعناية نرى أنها ستلعب دورا حاسما في مهمة تخليص جنوب افريقيا من طريق الفوضى والتدمير وربما النسيان. إن المجتمع الدولي يمد يد حسن النية إلى جميع سكان جنوب افريقيا في هذه الساعة الحاسمة على أمل أن يجدوا في العظمة الأكيدة لإمكانيات بلدهم قيمة أكثر واقعية وإرضاء من الدفاع المشين عن فوائد شخصية مكتسبة بغير حق وعن الفصل العنصري. وتحدونا رغبة مخلصة في أن نرى قريبا جنوب فريقيا ديمقراطية وغير عنصرية ومتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث ان هذه هي الفرصة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في جلسة رسمية لمجلس الأمن في هذا العام، أود أن أبدأ كلامي بالإعراب عن ترحيبي الحار جدا بالأعضاء الجدد في المجلس.

كما أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس وعلى الطريقة البارعة التي تديرون بها أعمال المجلس، وذلك على الرغم من أن عضوية بلدكم في المجلس حديثة. وسيواصل وفدي تقديم تعاونه على أكمل وجه لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم.

ولا يسعني أن أدع هذه الفرصة تمر دون الإعراب عن إعجاب وفدي العميق بالقيادة المثالية التي وفرها لمجلس الأمن السفير لي ممثل الصين الدائم خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

إن وفدي ممتن امتنانا بالغا للأمين العام لتقريره حسن التبويب والواضح عن مسألة جنوب افريقيا. كما نشعر بالامتنان البالغ للجهود المخلصة للسيد الابراهيمي الممثل الخاص للأمين العام لجنوب افريقيا.

إن الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في جنوب افريقيا ستكون تطورا ذا أهمية تاريخية كبيرة وينبغي أن تسدل الستار على فترة طويلة أليمة من تاريخ جنوب افريقيا. وسوف تعني انتصار قوى الديمقراطية والمساواة على القوى المظلمة، قوى العنصرية والتعصب. لذلك نرى أنه من الأهمية بمكان بذل كل جهد ممكن لكفالة إجراء هذه الانتخابات بأسلوب حر نزيه في بيئة سلمية تفضي إلى بزوغ ذلك البلد باعتباره كيانا ديمقراطيا وغير عنصري وموحدا.

وفي حين أن آفاق الانتخابات العامة في جنوب افريقيا المفتوحة لجميع سكانها على أساس المساواة مشجعة جدا بل نتيجة مثيرة جدا، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير عن استمرار العنف في أجزاء من ذلك البلد. ومن الواضح أن العناصر المتطرفة تريد تعطيل العملية الجارية حاليا في جنوب افريقيا أو على الأقل تريد إشاعة البلبلة والفوضى في هذه الانتخابات بكل ما أوتيت من قوة. والواقع ان أعمال العنف يتوقع أن تزداد مع اقتراب موعد الانتخابات ومع شعور العناصر المتميزة بازدياد فقدانها لمزاياها. لكننا واثقون بأن شعب جنوب افريقيا لن يسمح لهذه العناصر بعرقلة أو إبطاء عملية التغيير السلمي في

بلده. ووجود عدد كبير من المراقبين الدوليين من شأنه أن يؤدي، دونما شك، إلى كبح العنف الذي تحركه دوافع عنصرية أو سياسية.

لذلك من المهم وزع مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا قبل الانتخابات العامة بوقت كاف. ومراعاة لحجم البلد وسكانه وكذلك المعلومة أنه سيكون هناك زهاء ٠٠٠ ١٠ مركز اقتراع، فإن العدد الإجمالي للمراقبين الدوليين البالغ ٠٠٠ ٥ حسب تقدير الأمين العام قد يكفي لضمان تغطية جميع مناطق الاقتراع. ويوافق وفدي على أن وزع زهاء ٨٠٠ ١ مراقب من مراقبي الأمم المتحدة وإنشاء أجهزة فعالة للتنسيق السليم للأنشطة بين جميع أفرقة المراقبين مهمة هائلة، وخاصة نظرا للوقت المحدود المتاح لتنفيذ جميع الترتيبات. لذلك في حين نؤيد برنامج الوزع الواردة خطوطه الأساسية في تقرير الأمين العام نشجعه على المضي بإيفاد المراقبين بأسرع ما يمكن. وفي التحليل النهائي، إن كفاية عدد المراقبين الموزوعين ستعتمد على مدى توفر المناخ السلمي في الأعمال التمهيدية للانتخابات وفي مراكز الاقتراع ذاتها. كما نود أن نذكر هنا أنه ينبغي أن تمثل جميع مناطق العالم تمثيلا كافيا في فريق مراقبي الأمم المتحدة.

إن مشروع القرار المعروض علينا واضح وله صلة وثيقة بالموضوع. والهمة التي جرى بها إعداده بصيغته النهائية ما هي إلا تعبير عن الأولوية التي يعلقها مجلس الأمن على مسألة جنوب افريقيا والتزامنا المشترك بالعملية الديمقراطية في ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى بلادي.

السيد بيزمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، إذ ينظر مجلس الأمن اليوم في بند جدول الأعمال المكرس لمسألة جنوب افريقيا، أود أن أعرب، باسم وفد رواندا، عن تقديرنا للطريقة الجيدة التي أعد بها تقرير الأمين العام الذي يحتوي على خطة للدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في العملية الانتخابية في جنوب افريقيا. ونشيد أيضا بالجهود التي بذلها السيد ابراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام.

ويود وفدي أن يشيد أيضا بما أبدته الأطراف المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف من شجاعة وإحساس بالمسؤولية، الأمر الذي مكن من إنشاء مؤسسات دستورية لتوجيه البلاد خلال فترة الانتقال التي يجب أن تؤدي الى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية ومتحدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير الى أن رواندا مازالت مقتنعة بأن ضمان إجراء تغييرات سلمية وجذرية في مجتمع جنوب افريقيا يقتضي استمرار المجتمع الدولي في دعم الجهود التي يبذلها شعب جنوب افريقيا دعما قويا.

وفي ظل هذه الخلفية، نشيد بصفة خاصة بجميع الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة عن طريق بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جنوب افريقيا، وهي اجراءات تؤيدها منظمة الوحدة الافريقية وبلدان الكمنولث والاتحاد الأوروبي عن طريق المساهمات السخية التي تقدمها لعملية الانتقال في جنوب افريقيا.

ويشيد وفدي عموما بالمجتمع الدولي على ما يقدمه من دعم مما مكن جنوب افريقيا من بلوغ مرحلة يكرس فيها الانتقال نحو الديمقراطية في التشريعات الوطنية لذلك البلد.

وفي الوقت الذي أكرر فيه التزام رواندا بنجاح العملية الديمقراطية الجارية الآن في جنوب افريقيا، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء موجة العنف الجديدة في جنوب افريقيا الى حد أن نتيجة المبادرات العديدة المذكورة في تقرير الأمين العام والمتخذة لاحتواء العنف لم تعد تبعث على التفاؤل.

(السيد بيزمانا، رواندا)

إننا نشعر بأن الحالة التي قد تعرض للخطر اجراء الانتخابات بصورة سليمة تدعو الى اتخاذ تدابير ووضع آلية لاستئصال هذه الآفة وضمان اجراء انتخابات حرة وديمقراطية.

من ثم، نحث الأطراف المعنية على الامتناع عن مواصلة العنف والالتزام بالانتخابات المقبلة.

وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا قويا طلب المجلس التنفيذي لفترة الانتقال بأن توفر له الأمم المتحدة عددا كافيا من المراقبين الدوليين.

وفي ضوء ما تنطوي عليه الحالة من مخاطر والتحدي الذي يتعين مواجهته، ننضم الى المناشدة بتعزيز وجود الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، ونعتبر ضمان وصول المراقبين الى جنوب افريقيا قبل إجراء الانتخابات بفترة طويلة أمرا أساسيا.

ونود أيضا التمديد المقترح لولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جنوب افريقيا لكي تتمكن من المساهمة في تهيئة مناخ لتعزيز الظروف الأمنية الضرورية للإجراء السليم للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

وبغية ضمان أقصى قدر من الموثوقية للعملية الانتخابية هذه، نشعر بأنه ينبغي للدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة الى الأمم المتحدة، المساهمة بنشاط في جميع مراحل العملية، استنادا الى أن هذه المساهمة الشاملة تتطلب تنسيقا مستمرا يجب على الأمم المتحدة ضمانه بمهارة وكفاءة.

وفي نفس هذا السياق، نرحب بنية الأمين العام إقامة صندوق ائتمان خاص لتمويل مشاركة مراقبين إضافيين من بلدان افريقية وبلدان نامية أخرى، ونأمل أن يساهم المجتمع الدولي بسخاء في هذا الصندوق.

ويشاطر وفدي أيضا الإدراك بأن توطيد التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا يتطلب التزاما من جانب المجتمع الدولي بالنمو الاقتصادي المستدام لذلك البلد.

ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة كبيرة ومتنوعة لمساعدة الحكومة الجديدة في رفع مستويات المعيشة الاجتماعية - الاقتصادية لأكثر الفئات حرمانا من سكان جنوب افريقيا. وهذا، على المدى الطويل، سيسمح بحل بعض المشاكل، بما في ذلك العنف السائد في البلد الذي يهدد عملية التحول الجارية الآن.

في الختام، أود أن أؤكد أن وفد رواندا، إذ يرحب بالتقدم الذي أحرزه شعب جنوب افريقيا على الطريق المؤدي الى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه؛ وإذ يدرك حاجة المجتمع الدولي الى الاستمرار في

مساعدة شعب جنوب افريقيا في تنفيذ هذه العملية بنجاح، سيصوت مؤيدا مشروع القرار الذي يوشك المجلس على اعتماده.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفدي أن يجتمع مجلسنا اليوم بشأن مسألة تحظى بتوافق آراء واسع النطاق داخل المجتمع الدولي.

في ٢٧ نيسان/ابريل، سيشارك شعب جنوب افريقيا في أول انتخابات ديمقراطية حقة في تاريخ ذلك البلد. وهذا الحدث الاستثنائي أصبح ممكنا بفضل تصميم الرجال والنساء الذين اتفقوا على وضع حد لنظام الفصل العنصري غير المقبول الذي أدانته منظمتنا باستمرار.

لهذا السبب، تستحق هذه الانتخابات الدعم الكامل من جانب مجلسنا والمجتمع الدولي.

وهنا، تود فرنسا أن تشيد إشادة خالصة بالرئيس دي كليرك، وبرئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نيلسون مانديلا، اللذين لولاهما لما حدثت هذه التطورات التي لم يكن من الممكن تصورها قبل بضع سنوات.

فضلا عن ذلك، لايزال أمامنا عمل شاق كثير يتعين القيام به قبل الانتخابات. فسيتعين على ملايين الناخبين التسجيل في القوائم الانتخابية للمشاركة في التصويت. وسيتعين أن يتلقى هؤلاء حدا أدنى من التدريب على الأقل إذا أريد أن تتسم هذه الانتخابات بأكبر قدر ممكن من الديمقراطية. وأخيرا، وكما أكد الأمين العام، يمكن أن تعطل أعمال العنف السير السلس للانتخابات.

ويود وفدي أن يعرب عن الأمل في أن تمتنع الأطراف في جنوب افريقيا، ولاسيما تلك التي لم توافق على المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، عن القيام بأي أعمال عنف أو تخويف ضد الناخبين أو المراقبين الدوليين، ومن ثم المساهمة في إجراء هذه الانتخابات الحرة والنزيهة.

وفرنسا، من جانبها، لن تدخر جهدا في سبيل تمكين شعب جنوب افريقيا من الإعراب عن رأيه بحرية في هذه الانتخابات التي تجري لأول مرة والتي تشكل بالنسبة لجنوب افريقيا بداية تجربة إنسانية جديدة عظيمة.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر سعادتكم على رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أعرب عن تهاني وفدي الحارة على الطريقة الممتازة التي

تديرون بها أعمال هذا المجلس بمهارة. وإننا على ثقة بأن قيادتكم الحكيمة والأصيلة ستقودنا الى خاتمة طيبة.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أقدم تهانئي الخالصة لسلفكم، السفير لي ممثل الصين على إدارته الناجحة للمجلس خلال الشهر المنصرم.

اليوم، ينظر المجلس مرة أخرى في مسألة جنوب افريقيا. وكما نعلم جميعا، كانت الحالة في جنوب افريقيا على الدوام من المسائل الهامة التي تناقش في الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق أسفنا وحزننا لوفاة وزير خارجية النرويج السيد هولست. لقد عرفناه في بلادنا طالبا واستاذا جامعيا ووزيرا مرموقا للدفاع والشؤون الخارجية. إن اسهاماته من أجل السلم والأمن الدوليين في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي أثناء المفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية معروفة جيدا وستظل تذكر لفترة طويلة. ونود أن نعرب عن تعازينا القلبية لأسرة الفقيد ولشعب النرويج.

إن تصويت اليوم يعد خطوة أخرى في المسار التاريخي الطويل للأمم المتحدة في مجال دعم عملية تفكيك الفصل العنصري والانتقال الى ديمقراطية غير عرقية في جنوب افريقيا. إن الانتخابات غير العرقية الأولى في جنوب افريقيا، التي ستجري في ٢٧ نيسان/أبريل، ستكون علامة بارزة في عملية انتقال هذا البلد الى ديمقراطية حقة متعددة الأحزاب. إن الانتخابات الحرة والنزيهة سوف تفتح الطريق أمام قيام حكومة أغلبية وستؤذن بعودة جنوب افريقيا الى حظيرة المجتمع الدولي. إن حكومة بلادي تؤيد تأييدا قويا وقاطعا هذا القرار، الذي يطالب بوزع فوري لمراقبي الأمم المتحدة للمساعدة في العملية الانتخابية في جنوب افريقيا.

إن التطورات المثيرة التي حدثت في جنوب افريقيا على مدار السنوات المنصرمة تبعث على التشجيع لدى جميع الذين يأملون بالسلم والمساواة والعدالة. إن المأزق وتبادل الاتهامات في الماضي القريب تراجعا ليفسحا المجال أمام بروز روح جديدة من التقدم والاستبشار بالمستقبل. ونحن نحث جميع الأطراف أن يقيموا البنيان على هذا التقدم وأن يضعوا أخيرا نهاية للعنف الذي يتهدده. وكون جنوب افريقيا تقف اليوم على عتبة ديمقراطية غير عرقية لشهادة عظيمة على شجاعة وثبات شعب جنوب افريقيا وزعمائه.

إن المحادثات متعددة الأحزاب أفضت في الآونة الأخيرة الى انشاء المجلس التنفيذي الانتقالي وتنفيذ الاتفاقات الخاصة بالدستور الانتقالي وقانون الحقوق وغير ذلك من الركائز الأساسية لانتقال وقانون الحقوق وغير ذلك من الركائز الأساسية لانتقال جنوب افريقيا الى ديمقراطية غير عنصرية. وبوسع جميع أبناء جنوب افريقيا أن يفخروا بهذه الانجازات. ففي وجه العنف والتحديات الكبيرة من

جانب الذين يصممون على اعاقة العملية الديمقراطية، ألح زعماء جنوب افريقيا على السير قدما في المفاوضات وأبرموا اتفاقا بشأن نظام سياسي يمنح الحقوق لجميع المواطنين بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس.

يجري الآن الإعداد للانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية. وإن حكومة بلادي تنضم الى المجتمع الدولي في مناشدة جميع الأطراف التي لم تختر المشاركة بعد في هذه العملية أن تقوم بذلك الآن. إن المشاركة سوف تكفل صوتا في تشكيل الدستور النهائي والمستقبل السياسي لجنوب افريقيا. وأود أن أؤكد بأن حكومة بلادي أوضحت ما تتوقعه وهو أن جميع الأطراف سوف تحترم الاتفاقات التفاوضية التي أبرمت في فترة ما قبل الانتخابات. وأننا سندعم جنوب افريقيا الجديدة في هذا السياق.

ويسعد حكومة بلادي أن أبناء جنوب افريقيا الذين يتحسسون مسؤولياتهم قد رحبوا بالدور الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في جنوب افريقبيا، وبخاصة الدور الحالي لمراقبي الأمم المتحدة للسلم في جنوب افريقيا. ونحن نرحب بتحويل دور مراقبي السلم هؤلاء الى مراقبين للانتخابات. إن تجربة الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات كانت ناجحة - فمن الانتخابات التي جرت في ١٩٩٠ في ناميبيا المجاورة، الى التصويت في كمبوديا في الآونة الأخيرة.

ونحن نناشد جميع أبناء جنوب افريقيا أن يتعاونوا مع جهود مراقبي الأمم المتحدة، فضلا عن المراقبين الآخرين، الرسميين وغير الحكوميين. إن حكومة بلادي ملتزمة التزاما قويا بدعم الجهود التي يبذلها المثل الخاص للأمم المتحدة السيد ابراهيمي، الذي نثق ثقة تامة بقدرته ونزاهته. ونناشد مراقبي الأمم المتحدة وغيرهم من المراقبين الدوليين، والمجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة، وحكومة جنوب افريقيا والأحزاب السياسية أن تعمل معا بشكل وثيق لضمان أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة.

لدى الاضطلاع بتنفيذ ما ورد في تقرير الأمين العام، تتوقع حكومة بلادي من الأمم المتحدة أن تبذل كل ما في وسعها لابقاء النفقات في حدودها الدنيا الممكنة، وبما يتماشى مع ضمان مراقبة فعالة لانتخابات جنوب افريقيا. وتنوي الولايات المتحدة متابعة هذا الهدف في المحافل الماسبة.

إن هذه اللحظة هي حقا لحظة حاسمة في تاريخ جنوب افريقيا. إن المجتمع الدولي وشعب جنوب افريقيا يوحدهما هدف ضمان استمرار نجاح عملية انتقال جنوب افريقيا إلى الديمقراطية. إن الولايات المتحدة تنضم إلى المجتمع الدولي في الاحتفال بهذا الإنجاز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها لبلادي ولي.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن. ونرحب بكم خصوصا، سيدي، وأنتم تضطلعون بدوركم كرئيس خلال هذا الشهر، ونثني على الطريقة التي أدرتم بها أعمالنا حتى الآن. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى السفير لي ممثل الصين على قيادته الماهرة لأعمال المجلس اثناء الشهر الماضي.

لقد قدمت نيوزيلندا دعمها الكامل لاعتماد القرار المعروض على المجلس على سبيل الاستعجال. وهذا القرار خطوة هامة نحو أحد أهم أحداث هذا العام، إن لم يكن أحد أهم أحداث هذا العقد - أي اجراء أول انتخابات ديمقراطية فعلا في جنوب افريقيا. ودعمنا ينسجم مع رغبة نيوزيلندا الدائمة بأن ترى نهاية للفصل العنصري وانشاء جنوب افريقيا جديدة وديمقراطية على أساس المساواة بين جميع أبناء جنوب افريقيا.

ويستجيب هذا القرار لحاجة جنوب افريقيا للمساعدة العملية من الأمم المتحدة في تعزيز المناخ الموائم لاجراء الانتخابات الديمقراطية وفي التحقق من النتائج. ومن المناسب أن تشتمل استجابة الأمم المتحدة على المجلس والجمعية العامة في تلبية الالتماس الذي تقدم به المجلس التنفيذي الانتقالي.

وبالاضافة الى الاعراب عن الطابع الملح، فإن هذا القرار يشير الى الدستور المؤقت - وهو لب عملية الاصلاح في جنوب افريقيا. إنه يحدد الصياغة القانونية لحكومة منتخبة من الشعب - كل الشعب. وهو أول إطار دستوري غير عرقي في جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري، وهذا تطور يلقى كل الترحيب.

إن نيوزيلندا تشارك المجلس في رأيه الاجماعي بأن توصيات الأمين العام بشأن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا عملية ومرنة. ونحن نقبل تقييم الأمين العام لمتطلبات الموارد والأفراد لدعم أول انتخابات غير عنصرية وديمقراطية تجرى على الاطلاق في جنوب افريقيا.

ويسرنا أن هذا القرار ينص على التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا وبعثة مراقبي الكمنولث، وكذلك مع بعثات المراقبة الخاصة بمنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي وتلك الخاصة بالمشاركين من جنوب افريقيا وبمشاركين وطنيين آخرين حكوميين وغير حكوميين. وينبغي لنا أن نذكر هنا أن نيوزيلندا مستعدة للمشاركة في جهود الأمم المتحدة والكمنولث على حد سواء. ويسرنا أن رئيس بعثة مراقبي الكمنولث خلال هذه المرحلة الحاسمة سيكون من نيوزيلندا.

اننا نشارك في التفاؤل بأن انتخابات حرة ومنصفة ستجرى في نيسان/ابريل، ولكن لا يمكننا أن نغفل شبح العنف الجاري في جنوب افريقيا. ولذلك فإننا نعبر عن ارتياحنا لأن هذا القرار يبعث برسالة هامة جدا الى الأطراف التي تميل الى الانخراط في العنف. إن التخويف السياسي ومحاولات العنف لتعطيل الانتخابات غير مقبولة. وسيدين المجتمع الدولي دون تحفظ كل من يحاول استخدام تلك الوسائل. وفضلا عن ذلك، نتوقع أن يحمل مرتكبو العنف، أيا كانوا المسؤولية.

وفي هذا السياق، يسرنا أن القرار يسترعي الانتباه الى حاجة جميع الأطراف الى احترام مراقبي الأمم المتحدة وسائر المراقبين وتسهيل مهمتهم.

ختاما، نعتقد أن الاجراء الذي اتخذناه اليوم سيسهم بطريقة عملية جدا في تحقيق هدف ظلت الأمم المتحدة تسعى الى تحقيقه لحوالي نصف قرن: جنوب افريقيا غير عنصرية وديمقراطية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة، ولأهنئ السفير لي لتوليه رئاسة المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

إنه لمصدر سرور كبير لحكومة بلادي أن مجلس الأمن اتخذ توا هذا القرار. إنه يمثل خطوة أخرى في تقدم جنوب افريقيا نحو ديمقراطية تشمل كل أبناء جنوب افريقيا، ونحو تسوية مشكلة بالغة الصعوبة والحساسية شغلت الأمم المتحدة طوال فترة وجودها. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنحيي مرة أخرى حكمة وقيادة كل الذين عملوا من أجل السلام والمصالحة في جنوب افريقيا، ولنؤكد مجددا تأييدنا القوي للانتقال الجاري الآن.

إن حكومة بلادي تعلق أهمية كبرى على نشاط رصد الانتخابات الذي تقوم به الأمم المتحدة، ومما يشجعنا أن نلاحظ أن هذا نشاط نماء وتطور. إن جميع الانتخابات - بطبيعتها - هامة، ولكن ليس هناك الكثير منها الذي يمكن أن تكون له نفس أهمية تلك الانتخابات التي ستجرى يوم ٢٧ نيسان/أبريل في جنوب افريقيا. ونحن واثقون تماما بأن الذين عملوا بجد لتحقيقها سيريدون الآن أن يضمنوا أن تكون حرة ومنصفة. لكن من المهم أن ينظر اليها الجميع على هذا النحو.

من الصحيح بجلاء أن المجتمع الدولي يفعل كل ما في وسعه ليضمن نجاح الانتخابات. ومن الحيوي أن تكون لدى الناخبين الثقة بأنهم ستتاح لهم فرصة منصفة للادلاء بأصواتهم بسرية ودون تعويق. وهذا أيضا هو المفتاح فيما يتعلق بصحة نتيجة الانتخابات. ولا نزال نأمل أن تشارك جميع الأطراف في هذه الانتخابات التي ترمي الى إقامة ديمقراطية غير عنصرية متعددة الأحزاب.

إن هذا القرار يبرز بحق دور الأمم المتحدة التنسيقي في تجميع جهود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا مع جهود البعثات التي ترسلها منظمة الوحدة الافريقية، والكمنولث، والاتحاد الأوروبي، وأيضا تلك التي يحتمل أن تبعث بها حكومات منفردة ومنظمات غير حكومية. لقد تحقق التعاون حتى الآن بين جهود بعثات المراقبة الرئيسية، وذلك التنسيق بحاجة الى أن يكثف الآن. وحكومة بلادي تتطلع الى مشاركة مراقبين بريطانيين في بعثة الأمم المتحدة ذاتها وأيضا في تلك الخاصة بالكمنولث والاتحاد الأوروبي.

ومن الصحيح أيضا أن هذا القرار يشير الى الحاجة الى كبح العنف والتخويف اللذين يواصلان تشويه ملامح المشهد الذي لولا ذلك لكان مشجعا في جنوب افريقيا. ونحن نناشد كل المشاركين في العملية

السياسية في جنوب افريقيا العمل معا لضمان انتهاء العنف. لقد بدا مستقبل جنوب افريقيا لعقود عديدة مظلما ومؤديا الى العنف. والآن، حيث تعمل في آخر الأمر، المجموعات السياسية الرئيسية معا تترك خلف ظهورها ذلك الماضي، حان الوقت بالتأكيد لارساء مستقبل البلاد على صندوق الاقتراع وليس على البندقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير، وأود أن أؤكد لكم أن بوسعكم أن تعتمدوا دون أية تحفظات على كامل تأييد وفد بلادي.

أود أيضا أن أعرب عن امتناننا للممثل الدائم للصين، السفير لي، لعمله البارز الذي قام به بصفته رئيسا للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

ويقدم الوفد الروسي ترحيبا حارا الى جميع أعضاء مجلس الأمن الجدد.

فيما يتصل بالوفاة المفاجئة لوزير خارجية النرويج، السيد يوهان جورغين هولست، وهو رجل دولة بارز أسهم اسهاما عظيما في حل مشاكل دولية، وبخاصة مشاكل في الشرق الأوسط، أود أن أعرب عن أعمق المواساة للنرويج حكومة وشعبا ولأسرة الفقيد.

إن الوفد الروسي يشعر بالارتياح ازاء القرار الذي اتخذه اليوم مجلس الأمن فيما يتعلق بأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في العملية الانتخابية في ذلك البلد. إن هذا القرار سيعزز دون شك الإعداد والاجراء الناجحين لأول انتخابات عامة تجرى في تاريخ ذلك البلد، وهي انتخابات ستفتح الطريق نحو تحقيق هدف طال السعي الى تحقيقه: القضاء النهائي على الفصل العنصري واقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

في هذه المرحلة البالغة التعقيد لمصير جنوب افريقيا، الحوار البناء أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب أن تكون جميع الهياكل السياسية في البلاد مستعدة لأن تتعاون بعضها مع بعض وذلك حتى يمكن أن تجـــرى الانتخابات في ظروف طبيعية سلمية. وفي هذا الصدد، نعتبر من الأهمية بمكان أن القرار يحث

جميع الأطراف، بما في ذلك التي لم تشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف، على احترام الاتفاقات التي توصل اليها خلال تلك المفاوضات، وعلى اظهار تمسكها بالمبادئ الديمقراطية، وعلى المشاركة في الانتخابات المقبلة. وأن النداء الذي يتضمنه القرار والموجه الى جميع الأطراف باتخاذ التدابير لانهاء العنف والتخويف، وبالتالي للاسهام في اجراء انتخابات حرة منصفة هام أيضا.

ليس هناك شك في أن فعالية زيادة نشاط بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، بالتنسيق مع مراقبين من منظمة الوحدة الافريقية، والكمنولث، والاتحاد الأوروبي، ستحدد بشكل كبير نجاح انتخابات مقبلة في جنوب افريقيا وفي هذا السياق إن مسألة وزع أعداد كافية من المراقبين الدوليين في جنوب افريقيا في الوقت المناسب لها - في رأينا - أهمية خاصة. والاتحاد الروسي - من جانبه - أبلغ الأمين العام بالفعل بأننا مستعدون لتقديم عدد كبير من المواطنين الروس للمشاركة كمراقبين تابعين للأمم المتحدة.

ونأمل أن تتخذ الجمعية العامة قرارا سليما - دون تأخير - وبالتالي تمكن من بدء حل المشاكل العملية المتعلقة بدور الأمم المتحدة الجديد في جنوب افريقيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لي جاو شينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر زملائي على كل الكلمات الرقيقة التي وجهوها إلي.

حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في جلسة رسمية لمجلس الأمن، أود أن أضم صوتي إلى زملائي في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وانني لعلى ثقة من أن حكمتكم ومهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستقود أعمال المجلس خلال هذا الشهر إلى النجاح.

وأود باسم وفد الصين أن أرحب بالأعضاء الجدد في المجلس: الأرجنتين والجمهورية التشيكية ورواندا وعمان ونيجيريا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوفود الرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب وهنغاريا واليابان على إسهامها البارز في أعمال المجلس خلال فترة عضويتها في المجلس خلال السنتين الماضيتين.

بفضل الجهود المستمرة والدؤوبة التي بذلها شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي، حدثت تغييرات إيجابية في جنوب افريقيا. لقد وقعت سلسلة من التطورات في عملية السلم هناك. فالمجلس التنفيذي الانتقالي في جنوب افريقيا تم إنشاؤه، وما برح يضطلع بدور إيجابي. واعتمد البرلمان في جنوب افريقيا دستورا مؤقتا بأغلبية ساحقة، مسجلا فصلا جديدا في تاريخ جنوب افريقيا. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا العميق للأمين العام، ولممثله الخاص، ولمنظمة الوحدة الافريقية، وللاتحاد الأوروبي والكمنولث على ما بذلوه من جهود حثيثة على مدى السنوات لحل قضية جنوب افريقيا.

لقد أبدت الصين منذ البداية تعاطفها مع شعب جنوب افريقيا ودعمها له في كفاحه العادل ضد الفصل العنصري ومن أجل المساواة العرقية والحقوق الديمقراطية. وإننا نؤيد عملية السلم في جنوب افريقيا ونؤيد تسوية قضية جنوب افريقيا عن طريق المفاوضات السياسية. ونحن نقدر تقديرا كبيرا عزيمة وإرادة من جميع الأطراف المعنية على السعي إلى تسوية سياسية لمسألة جنوب افريقيا، وندين جميع أعمال العنف التي تقوض عملية السلم.

إن الانتخابات غير العرقية الأولى في تاريخ جنوب افريقيا ستجري في نيسان/ابريل ١٩٩٤، وستكون حدثا رئيسيا في الحياة السياسية لشعب جنوب افريقيا. وقد حظي هذا الحدث بالفعل باهتمام واسع لدى المجتمع الدولي. ونلاحظ أنه بمساعدة المجتمع الدولي بصفة خاصة من جانب الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، والبلدان الافريقية، تجري بالفعل الاستعدادات للانتخابات. إننا نؤيد التدابير التي اقترحها الأمين العام من أجل ضمان سير الانتخابات بطريقة سلسلة، وكذلك اقتراحه بتوسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. وعلى أساس هذا الموقف، صوتنا لصالح مشروع القرار الذي اعتمد توا.

إننا نعتقد أن نجاح الانتخابات في جنوب افريقيا يتوقف على شعب جنوب افريقيا ذاته. ونحن نأمل بإخلاص أن تنتهز جميع الأطراف في جنوب افريقيا هذه الفرصة التاريخية، وأن تضع مصالح البلد والشعب في المقدمة، وأن تتغلب على صعوباتها وأن تعتمد تدابير فعالة لوقف العنف بغية ضمان إجراء الانتخابات في الموعد المحدد. وبذلك يحقق الأطراف في موعد مبكر الهدف النبيل المتمثل بإقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية، ويسهمون في تحقيق السلم والاستقرار والرفاهية في افريقيا كلها. وستواصل الصين، إلى جانب المجتمع الدولي، الإسهام في التسوية السياسية لمسألة جنوب افريقيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، يتطور الوضع في جنوب افريقيا بطريقة تدعو إلى التفاؤل - التفاؤل الذي يجب أن تشوبه، مع ذلك، حقيقة أنه خلال فترة السنة ونصف السنة التي مرت منذ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٧٧٢ (١٩٩٢) لم يكن كل شيء إيجابيا ولم تكن كل خطوة نحو الأمام غير مصحوبة بخطوة نحو الوراء.

وكما هو الحال في أية عملية سياسية معقدة، فإن عملية إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة استغرقت وقتا طويلا وأخرت لأسباب مختلفة. ولكن الآفاق الحالية تبدو بجلاء إيجابية، إذ يستعد شعب جنوب افريقيا لاتخاذ خطوة تاريخه نحو الأمام.

إن وفدي، الذي يمثل بلدا ما برح يؤيد الجهود الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متعددة الأعراق، يرحب بالاتجاهات الإيجابية الجديدة، وتنتظر الخاتمة الناجحة للمهام المتبقية.

إن مهمة القضاء التام على الفظائع التي لا توصف للتمييز العنصري ليست بالمهمة البسيطة.

فطوال أكثر من ٤٠ عاما، ظل الوضع في جنوب افريقيا موضع تفحص متعمق من جانب الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، بشكل عام، ومن جانب هذا المجلس، بشكل خاص. وقد أيدنا اشتراك المجلس في الترويج لتسوية سلمية للمنازعات داخل جنوب افريقيا. وبقي الفصل العنصري والعنف الاجتماعي والعنصري في ذلك البلد تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إن المجلس يجتمع هنا اليوم ليعرب عن تأييد المجتمع الدولي للخطوات الأولى في رحلة شعب جنوب افريقيا العظيمة.

وقد أتاحت التطورات السياسية في جنوب افريقيا والمفاوضات المتعددة الأحزاب بشكل خاص اتخاذ القرار التاريخي بعقد الانتخابات الحرة والديمقراطية الأولى في ذلك البلد في يوم ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وبالإضافة إلى الاتفاق على الدستور المؤقت وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة، أن هذه الانتخابات دليل واضح للغاية على أن عملية السلم والديمقراطية تسير في طريق لا رجعة فيه.

والأمم المتحدة يجب أن تكون متأهبة للتعاون في تحقيق هذا الإنجاز الذي طال انتظاره. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن شكرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الابراهيمي، على جهوده الدؤوبة في الاضطلاع بمسؤولياته السياسية الجسيمة في الوقت الذي بدأت في جنوب افريقيا سيرها في الطريق صوب الديمقراطية.

إن القرار الذي اتخذناه للتو خطوة هامة صوب ضمان العد التنازلي السريع نحو ولادة الديمقراطية الحقيقية في جنوب افريقيا. لقد أيدنا توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا كيما تضطلع بدور هام لا في تقييم مدى حرية ونزاهة الانتخابات فحسب بل أيضا في رصد العملية الانتخابية في كل مرحلة من مراحلها.

إن هذه الولاية الشاملة الموسعة مليئة بالتحديات. فهي ستبدأ بمراقبة إجراءات اللجنة الانتخابية المستقلة ومدى حرية ونزاهة العملية الانتخابية، وتصل إلى التحقق من التنفيذ المرضي للأحكام المختلفة المتصلة وامتثال قوات الأمن لمقتضيات القوانين ذات الصلة وقرارات المجلس التنفيذي الانتقالي، علاوة على التحقق من أن الناخبين المؤهلين يمكنهم حقا ممارسة حقهم في التصويت.

وستكون المهمة الهامة الأخرى التي تنتظر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا هي التحقق من أن التصويت يجري بالفعل في جو خال من الترهيب، في جو يضمن الوصول بحرية إلى مراكز الاقتراع وسرية التصويت. وسيكون التحقق من نقل صناديق الاقتراع بصورة ملائمة، وأمن عملية التصويت والإعلان عن نتائجها في حينها جزءا من ولاية مراقبي الأمم المتحدة.

ومن بين الجوانب الرئيسية لمهمة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا دورها في تنسيق أنشطة المراقبين المنتمين إلى المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية. وستكون بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا نواة عملية المراقبة الدولية.

إننا نتفق مع تقييم الأمين العام بأن المسؤولية الرئيسية عن التحقق من كون الانتخابات حرة ومنصفة تقع على عاتق اللجنة الانتخابية المستقلة. وستكون الخاتمة الناجحة للعملية الانتخابية معتمدة بصورة أساسية على التزام جميع الأطراف المعنية بالإطار القانوني الذي حددته اللجنة الانتخابية المستقلة والقوانين الانتخابية، وقانون اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، وقانون السلطة الإذاعية المستقلة.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار جيوب العنف في جنوب افريقيا، وهي الجيوب التي يمكن أن تقوض العملية الانتخابية. إن مرتكبي أعمال العنف والترهيب يستحقون الإدانة. ويؤسفنا أن نلاحظ أن عدد الوفيات الناجمة عن أعمال العنف السياسي يتزايد وأنه على الرغم من اتخاذ بعض التدابير لوضع حد للعنف، لا تزال النتائج غير مطمئنة.

إن الولاية الموسعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا ينبغي تنفيذها على الفور. ونحن سنؤيد اتخاذ إجراء عاجل من جانب الجمعية العامة لوزع مراقبي الأمم المتحدة دون تأخير.

وما برح الوضع في جنوب افريقيا يسبب القلق الشديد لدى الحكومة البرازيلية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن انتخابات نيسان/ابريل ستمثل حدا فاصلا في الوضع في ذلك البلد سيكون موضع أكبر ترحيب. ونحن على ثقة من أن العقبات القائمة على الطريق صوب إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة لن تكون منيعة. وإن البرازيل، وهي جار لجنوب افريقيا في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، تتطلع إلى اللحظة التي تتخذ فيها جنوب افريقيا مكانها في شراكة بلدان منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

السيد كاردناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس، مرة أخرى أود أن أشكركم على كلمات الترحيب الرقيقة التي أعربتم عنها مسبقا للأرجنتين والأعضاء الجدد الآخرين في مجلس الأمن. وإننا نهنئكم على قيادتكم الماهرة للمجلس. وحسب التقاليد، نهنئ أيضا السفير لي، ممثل الصين، على عمله في الشهر الماضي.

لقد قرأ وفدي بعناية التقرير الممتاز المقدم من الأمين العام عن مسألة جنوب افريقيا. وقد أعد بمساعدة السيد الابراهيمي وزملائه، الذين تفضلوا بحضور جلساتنا. إن الطابع الشامل والواضح لهذه الوثيقة جعل من السهل على المجلس أن يتصرف بسرعة في هذه المسألة. وإننا نؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير لأننا نعتقد أن من الضروري تماما أن تواصل الأمم المتحدة دعم عملية السلم الجارية في جنوب افريقيا، وهي مسألة أساسية ركز عليها المجتمع الدولي اهتمامه طوال السنوات القليلة الماضية. وقد كان لهذا آثار معنوية عميقة.

ستجرى أول انتخابات ديمقراطية في جنوب افريقيا في ٢٧ نيسان/أبريل. إننا نقترب من تحقيق هدفنا، لكن ما تبقى ليس سهلا. ونعتقد أن المصاعب تنبع من مسائل أساسية ثلاث: استمرار العنف، واحتمال تخريب الانتخابات من جانب مجموعات سياسية معينة، وضيق الوقت اللازم لإجراء ترتيبات الانتخابات، لاسيما فيما يتعلق بتسجيل الناخبين وتثقيفهم.

لهذا السبب، ننضم الى من توجهوا بمناشدة جميع الأطراف أن تتعاون مع الجهود التي تبذل لوضع حد للعنف ومشاركة جميع الأحزاب السياسية في عملية السلم.

ويود وفدي أن يثني على جهود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا ومراقبي منظمة الوحدة الافريقية، والاتحاد الأوروبي والكمنولث البريطاني لقمع العنف في جنوب افريقيا ونأمل متابعة هذه الجهود.

ونعتقد أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، اعتمادا على التجربة الايجابية للأمم المتحدة في مراقبة العملية الانتخابية، ينبغي أن تتمكن من الإسهام على نحو ملموس في هذه العملية. لكن هذا لن يكون سهلا ولا ممكنا دون تعاون الأطراف الجنوب افريقية كلها. ولهذا نناشد جميع الأطراف النظر في ضرورة ضمان السلامة الكاملة للمراقبين الدوليين ومساعدتهم على تحقيق مهمتهم.

وفيما يتعلق بالولاية الموسعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، نود أن نؤكد على ضرورة تنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الذين ترسلهم منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي، والكمنولث البريطاني، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى أو الحكومات. تكتسي هذه المهمة أهمية قصوى إذا أردنا أن نتفادى ازدواج الجهود ونحقق أكبر قدر ممكن من الاستخدام الرشيد للموارد النادرة.

وأخيرا، نود أن نناشد المجتمع الدولي الاسهام بسخاء في الصندوق الائتماني الخاص المزمع انشاؤه من جانب الأمين العام لتمويل مشاركة مراقبين إضافيين من البلدان النامية والبلدان الافريقية الأخرى، ومن ثم ضمان أوسع قدر ممكن من المشاركة في هذه العملية، وتتويج الجهود الرامية الى بناء جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية. لقد عمل المجتمع الدولي وسيظل يعمل بدأب من أجل تحقيق هذا الهدف. وقد أيدت جمهورية الأرجنتين، دون تحفظ وبتصميم، تأييد هذا الجهد وستواصل هذا التأييد بمراقبين توفدهم بنفسها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في هذا الشهر، أود أولا أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، تهانينا على الطريقة الفعالة والحازمة التي توجهون بها أعمال المجلس. ففي الشهر الأول لعضوية بلدكم في مجلس الأمن، قمتم بمهامكم كرئيس للمجلس بقدرة بالغة، ويمكنكم أن تطمئنوا الى أنكم ستحظون بتعاوننا.

يود وفدي أيضا أن يعرب عن امتنانه للسفير لي ممثل الصين على الطريقة الفعالة والماهرة التي قاد بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

أود أيضا أن أقول إن اسبانيا أسعدها كثيرا أن تعمل في المجلس جنبا الى جنب مع وفود الرأس الأخضر، وفنزويلا، والمغرب، وهنغاريا، واليابان الذين كنا نقدر روحهم التعاونية طوال عام ١٩٩٣.

ونرحب أيضا بوجود زملائنا من الأرجنتين، والجمهورية التشيكية، ورواندا، وعمان، ونيجيريا الذين سيكون لاسهامهم أثر كبير بالتأكيد على أعمال المجلس.

لقد أسهم وفدي في صياغة القرار الذي اعتمده المجلس الآن وصوت لصالحه. وقد تم كل هذا بسرعة، بالنظر الى أن العملية الانتخابية الجارية في جنوب افريقيا، التي من المقرر أن تتوج بالانتخابات

في ٢٧ نيسان/أبريل، تتطلب اهتماما خاصا من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. ونأمل أن يتبع قرار المجلس اجراءات من جانب الجمعية العامة في الوقت المناسب.

لقد جاءت اللحظة التاريخية بفضل الشجاعة والرؤيا السياسية لدى المتخاصمين الرئيسيين في جنوب افريقيا الرئيس دي كليرك، والسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي والزعماء السياسيين الذين اتخذوا الخطوات اللازمة لتفكيك نظام الفصل العنصري والتحرك قدما الى الأمام صوب جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية متحدة.

لقد شهد المجتمع الدولي طوال عام ١٩٩٣ التقدم الهائل المحرز في هذه العملية الانتقالية. لقد أظهر المحفل التفاوضي المتعدد الأحزاب مرونة ومهارة في تحقيق توافق آراء سمح بوضع المبادئ الدستورية والمؤسسات الانتقالية المناط بها قيادة البلد نحو انتخابات ٢٧ نيسان/أبريل، التاريخ الذي سيصبح الدستور المؤقت فيه ساريا. ونتيجة لكل هذا، اعتمدت الجمعية العامة في الدورة الحالية بالاجماع قرارا يرفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا. واعتمدت أيضا عدة قرارات بشأن مسألة جنوب افريقيا تعترف بالتغييرات الهائلة الجارية في ذلك البلد التي أدت الى تغيير كامل في الحالة وتؤكد عليها.

قبل أسابيع قليلة منحت جائزة نوبل للسلام للسيد دي كليرك والسيد مانديلا على نحو مشترك، مما يلقي الضوء على اعتراف العالم بأسره بأهمية العملية الانتقالية في جنوب افريقيا ورؤية السياسيين المحنكين هذين بأن هذه العملية تمثل السبيل الوحيد الممكن لمستقبل جنوب افريقيا. وتأمل اسبانيا بكل اخلاص أن تكون سنة ١٩٩٤، و ٢٧ نيسان/أبريل على وجه التحديد، بمثابة ميلاد حقيقة جديدة في جنوب افريقيا تمكن ذلك البلد من الانضمام الى مجتمع الأمم الديمقراطية والقيام بدوره الكامل في أعمال المجتمع الدولي.

إن التقرير المقدم إلينا من جانب الأمين العام يعرض بتفصيل كبير التحديات والمتطلبات العديدة التي يتعين على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا مواجهتها في تحقيقها الفعال والصارم لمهمتها في رصد العملية الانتخابية، بالإضافة الى اسهامها الحالي في تعزيز السلم في ذلك البلد. ويود وفدي أن يهنئ الأمين العام وممثله الخاص، الأخضر الابراهيمي، وشعبة الانتخابات، وجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا برئاسة السيدة انغيلا كينغ، للعمل الرائع الذي قاموا به في إعداد التقرير. لقد أسهموا في تهيئة الظروف التي ستسهل من المهمة المناطة بالمراقبين الدوليين الجدد في الميدان.

إن المهمة الملقاة على عاتق الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، بناء على الطلب المحدد للمجلس التنفيذي الانتقالي، تعتبر تحديا كبيرا جدا، لأن نجاح العملية الانتقالية سيعتمد إلى حد كبير على النجاح في إنجاز هذه المهمة. إن العقبات المنتظرة كبيرة جدا، ويتعين علينا أن نتعهد بتقديم تعاوننا الكامل. إن مستويات العنف التي لا تزال موجودة في بعض مناطق جنوب افريقيا تثير القلق البالغ لهذا المجلس والواقع أنها تثير قلق الأمين العام. والقرار المتخذ توا يطلب إلى جميع الأحزاب أن تتخذ تدابير لإنهاء العنف وأعمال التخويف التي لا تزال مستمرة. ولا يمكننا السماح لأي شخص بالإخلال بالسير السلس للعملية الانتخابية أو إعاقتها. ولهذا السبب ينبغي ضمان سلامة المراقبين الدوليين حتى يتسنى لهم أداء وظيفتهم على النحو الواجب.

ومن المهم الإشارة إلى أن نتائج الانتخابات الحرة النزيهة ستعود بالفائدة على السكان في مجموعهم وستعزز القيم الديمقراطية للمجتمع. ولهذا السبب نعرب عن الأمل في أن جميع الأحزاب في جنوب افريقيا، بما فيها تلك التي لم تشارك على الوجه التام في المحادثات المتعددة الأطراف، ستحترم الاتفاقات التي تم التوصل إليها وستشترك في الانتخابات عن طريق قبول نتائجها على نحو ديمقراطي. ويتفق وفد اسبانيا مع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره التي تعرف الولاية الموسعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا على النحو الوارد في الفقرة ٥٧ من التقرير، وتحدد العدد اللازم للمراقبين على النحو الوارد في الفقرتين ٩١ و ٩٢. وبشكل خاص، إن مهمة التنسيق مع بعثات المراقبة الموفدة من منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي والكومنولث ومنظمات ودول أخرى تحت قيادة الأمم المتحدة مهمة فائقة الأهمية. واسبانيا، إدراكا للحاجة إلى دعم جهود المجتمع الدولي لكفالة إجراء انتخابات ٢٧ نيسان/أبريل في جنوب افريقيا بحرية ونزاهة، ستشترك في بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي، وبلدي عضو فيه، وتدرس إمكانية إيفاد مراقبين إضافيين في إطار بعثة الأمم المتحدة.

ويحدونا وطيد الأمل أن تكون جنوب افريقيا قدوة لقارة افريقيا وللعالم بأسره على ما يمكن لعزم الأطراف المعنية والالتزام بالمبادئ الديمقراطية أن يحققه في سبيل إنشاء مجتمع جديد وبلد جديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اسبانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب نيابة عن وفد نيجيريا عن تعازينا للنرويج، حكومة وشعبا، على الخسارة الحزينة لأحد موظفيها المدنيين البارزين، وزير الخارجية الراحل، السيد هولست.

يأخذ وفد نيجيريا الكلمة بشأن مسألة جنوب افريقيا احتسابا لأن هذه المسألة التي حظيت باهتمام المجتمع الدولي لفترة طويلة جدا بدأت تتطور بشكل يغي بأملنا في أن مشكلة جنوب افريقيا ستحل أخيرا لصالح نجاح العملية الديمقراطية. ويود وفدي أن يشكر الأمين العام لتقريره الواضح عن جنوب افريقيا، الذي عرض فيه حالة الأمور في جنوب افريقيا بما في ذلك تبيان الطريق إلى الأمام. ومن المناسب أن هذا المجلس قد تصدى للأمر بجسارة بتناول محتويات التقرير بطريقة مضمونية. لذلك نؤيد كل التأييد القرار الذي اتخذه المجلس بالإجماع توا.

ويسعدنا بوجه خاص أن مجلس الأمن، باتخاذه هذا القرار، يعترف بالإسهامات الإيجابية التي سبق أن قدمتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، ليس فحسب في العملية الانتقالية في جنوب افريقيا بل أيضا في الجهود الرامية إلى كبح جماح العنف في ذلك البلد. ويود وفد نيجيريا أن يهنئ السيدة انجيلا كينغ وجميع موظفي البعثة على العمل الممتاز الذي قاموا وما زالوا يقومون به حتى الآن. ونشيد أيضا بالعمل النشط الفعال للممثل الخاص للأمين العام، السيد الإبراهيمي.

ويشيد وفدي بالإسهامات الممتازة التي قدمتها منظمة الوحدة الافريقية لعملية السلم في جنوب افريقيا، ويقدر الدور الإيجابي للكومنولث والاتحاد الأوروبي في العملية بأكملها.

وتؤيد حكومة نيجيريا النداء الموجه إلى جميع الأحزاب في جنوب افريقيا، خاصة تلك التي لم تشارك على الوجه التام في المحادثات المتعددة الأطراف، لاحترام الاتفاقين اللذين جرى التوصل إليهما أثناء المفاوضات، ونحن نحثها بقوة على المشاركة على الوجه التام في الانتخابات القادمة. كما أن جميع الأحزاب مسؤولة عن احترام سلامة وأمن المراقبين الدوليين، الموجودين هناك قبل كل شيء لتشجيع إجراء انتخابات حرة نزيهة وكفالة الشرعية الدولية لنتيجة هذه الانتخابات.

كما يسر وفدي ما ينتويه الأمين العام من إنشاء صندوق استئماني خاص لتمويل اشتراك مراقبين إضافيين من البلدان الافريقية المجاورة لجنوب افريقيا وكذلك من بلدان افريقية أخرى ومن البلدان النامية

بوجه عام. لذلك نحث الدول الأعضاء على التبرع بسخاء لهذا الصندوق بغية تحاشي حالة مؤسفة نجد فيها أن المراقبين الدوليين الذين يمكن أن يتسنى لهم الاشتراك في عملية الانتخابات سيأتون من البلدان الغنية المتقدمة النمو وحدها.

باقتراب نظام الفصل العنصري البغيض من نهايته يبقى عدد من المسائل الهامة نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل نظرها بشكل عاجل. ومن بينها مسألة العنف وانتخابات ٢٧ نيسان/أبريل ذاتها، واحتياجات جنوب افريقيا بعد الفصل العنصري. لذلك استميح المجلس عذرا واسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى الصعوبات المستمرة الكامنة في تناول كل مسألة من هذه المسائل الثلاث.

أتناول أولا مسألة العنف. إن العنف في جنوب افريقيا يتفاقم بالإجرام المتزايد والتفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية الفاحشة والتعصب السياسي والعنصري والإثني وسهولة الحصول على الأسلحة النارية وقعود نظام العدالة الجنائية عن العمل الفعال وعدم ثقة غالبية شعب جنوب افريقيا في شرطة جنوب افريقيا. إن الشباب السود من أبناء جنوب افريقيا المصابين بالإحباط، و ٩٠ في المائة منهم يعانون من البطالة، يشكلون أرضية خصبة للمواجهة السياسية. ولا يزال العنف السياسي مركزا بصورة رئيسية في ناتال وراند الشرقية وقد وقع فيهما ما نسبته ٩٠ في المائة تقريبا من حالات الوفاة حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ومع أن شهر كانون الأول/ديسمبر شهد انخفاضا في حالات الموت لأسباب سياسية على الصعيد الوطني منذ ارتفاع هذه الحالات في تموز/يوليه ١٩٩٣، فقد انتهت السنة بإجمالي يزيد ٢٥ في المائة عن الوفيات التي وقعت في السنة الماضية. والمعدل اليومي لحالات الوفاة لا يزال يزيد على ١٢ وهو معدل غير مقبول إطلاقا وقد بلغ إجمالي الوفيات في عام ١٩٩٣، ٤ ٣٦٤ حالة أي بزيادة قدرهـا ٢٧,٧ في المائة عن إجمالي حالات الوفاة في عام ١٩٩٢ الذي بلغ ٣ ٤٩٩. والزيادة المتوقعة في العنف السياسي في الأعمال التمهيدية للانتخابات يمكن أن تعزى في معظمها إلى التنافس السياسي بين الأحزاب المتنافسة واحتمال قيام البعض بمحاولات لعرقلة العملية الانتخابية التي يخشى العديدون انهم لن يحصلوا على التأييد الكافي فيها.

ونظرا لأن إمكانية إنشاء قوة وطنية مدربة لحفظ السلم قبل الانتخابات ضئيلة جدا، ولأن مهمة حفظ القانون والنظام لا تزال تقع على قوات الأمن الحالية، فالحاجة ماسة لإعادة توجيه وإعادة تدريب قوة الشرطة الحالية. ونرى أنه يمكن الاستفادة من المساعدة الفنية من خارج جنوب افريقيا لإعادة توجيه وإعادة تدريب قوة شرطة جنوب افريقيا، ونحن نوصي بدور أكثر فعالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، ولأفرقة الرصد الدولية المرتبطة بها في المساعدة على تقليل مستوى العنف. والاتفاق العريض على خطة مركبة لإنهاء العنف، أو على الأقل تقليل حدوثه، الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين السيد مانديلا والسيد دي كليرك ينبغي أن يكون محل ترحيب أيضا وإن كانت تفاصيل الاتفاق لم تتوفر لنا حتى الآن.

ثانيا، أتناول انتخابات ٢٧ نيسان/أبريل ذاتها. إن مستقبل جنوب افريقيا يعتمد الآن على نتيجة هذه الانتخابات. وحتى تكون الانتخابات حرة ونزيهة ينبغي أن يتسنى لجميع الأحزاب السياسية أن تقوم بحملات انتخابية في جميع أرجاء البلاد بحرية ودون عائق، وأن يتسنى لجميع الناخبين الاشتراك في عملية الانتخاب دون خوف من الإرهاب.

إلا أن وفدي يلاحظ بارتياح الاطار القانوني للعملية الانتخابية كما حددها قانون اللجنة الانتخابية المستقلة وقانون الانتخابات وقانون اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وقانون السلطة الاذاعية المستقلة. وتوفر هذه القوانين الأربعة، في رأينا، إطارا مشروعا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومن المؤكد، وكما لاحظ الرئيس ف. و. دي كليرك، أن لجنوب افريقيا خبرة واسعة، وينبغي أن تكون قادرة على تنظيم الانتخابات وإجرائها. فقد تم القيام بذلك في الماضي. لكن هناك أسبابا عديدة لأن يمد المجتمع الدولي يد المساعدة لشعب جنوب افريقيا في الانتخابات المقبلة. فهذه الانتخابات، على أي حال، أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية في تاريخ البلد. وستصوت غالبية السكان أيضا للمرة الأولى في حياتهم. وإن ثلثهم أميون بالفعل.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاختلافات السياسية والعنصرية والعرقية والدينية في مجتمعهم، هناك حاجة أساسية لضمان أن تقبل النتائج من قبل الغالبية الساحقة وكذلك من قبل المجتمع الدولي. والهدف من وجود عدد كاف من مراقبي الانتخابات الدوليين ليس لمساعدة سكان جنوب افريقيا في العملية الانتخابية فحسب، بل أيضا للمساعدة في بناء الثقة بهذه العملية.

وهناك أيضا حاجة للتعجيل ببرنامج تثقيف الناخبين. ويتطلب تثقيف الناخبين اهتماما خاصا حيث أن معظم سكان جنوب افريقيا، كما قلت سابقا، سيشاركون في الانتخابات لأول مرة، كما يجب أخذ ارتفاع مستوى الأمية بين غالبية السكان بعين الاعتبار. لذا، فإن مما يثير قلق وفدي إهمال معظم برامج تثقيف الناخبين للجماعات الريفية وجماعات محتلي الأراضي بصورة غير قانونية في الضواحي. لهذا السبب، نطالب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، وخاصة بعد تمديد ولايتها، أن تشمل جهود الاتصال مع منسقي برامج تثقيف الناخبين هذه ولاسيما بالنسبة لجماعات محتلي الأراضي في الضواحي والجماعات الريفية.

أخيرا، يتوجب علينا أن نبدأ تلبية احتياجات جنوب افريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري، فإذا بقيت احتياجات الشعب الاجتماعية الاقتصادية الأساسية دون أن تلبى فورا، لا يمكن ضمان دوام الاستقرار السياسي وستتعرض امكانية تحقيق تحول سلمي لخطر شديد. وتتمثل المهمة الحاسمة في تخفيف وطأة الفقر المنتشر والتفاوت الكبير بين السود والبيض وتحسين مستويات المعيشة لغالبية

(السيد غمباري، نيجيريا)

شعب جنوب افريقيا. ويعتقد وفدي أن الحكومة الجديدة لن تكون قادرة، دون مساعدة دولية ضخمة، على مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة. وستنشأ أزمة عدم الوفاء بالتوقعات، الأمر الذي يمكن أن يقوض مستقبل الحكومة الديمقراطية غير العنصرية في جنوب افريقيا.

نعلم جميعا أن الوقت عامل مهم للغاية. من ثم، يعتقد وفدي أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان التنفيذ السريع لهذا القرار الأخير الذي اتخذه مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للجمهورية التشيكية.

قبل أن أتناول المسألة قيد المناقشة، اسمحوا لي بأن أضم صوتي الى العديد من المتكلمين لأعرب عن عميق حزن الجمهورية التشيكية لوفاة سعادة السيد يوهان يورغن هولست، وزير خارجية مملكة النرويج. ولن ينسى التاريخ ما حققه من انجازات عظيمة في تيسير المفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتوقيع فيما بعد على إعلان المبادئ بين هذين الطرفين. والعبارة المعتادة "الوفاة المفاجئة" التي طالما استخدمت لم تكن أكثر تعبيرا عن الواقع من هذه اللحظة. فقد فارق السيد هولست الحياة وهو في قمة انجازاته العملية وترك وراءه أسرة فتية. ومن المؤكد اننا سنشاطر أسرته وحكومة النرويج وشعبها أحزانهم.

وإذ أنتقل الى مسألة جنوب افريقيا، تعتقد الجمهورية التشيكية أن نجاح عملية إقامة الديمقراطية في ذلك البلد بطرق سلمية أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة للعالم بأسره. ونحن نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن. وأن الجهود التي بذلت في هذه العملية ستتوج بانتخابات حرة وبالقضاء الكامل على نظام الفصل العنصري. والجمهورية التشيكية، ومن قبلها تشيكوسلوفاكيا، ما فتئت، في سياستها الخارجية، تحبذ قيام مجتمع متعدد الأعراق وجهاز سياسي في جنوب افريقيا لا يولي أي أهمية للون.

وحيث ان الشعب التشيكي مر بتحول ديمقراطي عميق قبل أربع سنوات، وتحمل لعقود عديدة عبء نظام جائر، فهو يعلم كيف يقدر التحول الى الديمقراطية بدون عنف. وان مناشدة جميع الأطراف، في إحدى فقرات المشروع، بوضع حد للعنف والتخويف أمر يمس صميمنا، فانعدام العنف شرط أساسي للمنافسة الديمقراطية للأحزاب السياسية، وتمسكها بقواعد المنافسة التي تم ارساؤها بالتعاون فيما بينها شرط أساسي مسبق لكي تكون الانتخابات المقبلة حرة ونزيهة ولكي تشمل كل فئات السكان.

إن الانتخابات عملية حاسمة، كما أن رصدها من جانب آلاف المراقبين الدوليين مساهمة حاسمة في تحقيق الآمال التي يعلقها عليهم شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي. ونحن نؤيد تمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا طبقا لتوصيات الأمين العام في تقريره الممتاز والشامل والمعد بصورة جيدة، بما في ذلك ملحقه، وتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا بحيث تتمكن من معالجة الحالة المتغيرة كيفما تتطور في الواقع. وإننا نشعر بأن وجود المراقبين، وخاصة من بلدان مرت مؤخرا بتجربة التحول الى الديمقراطية، بما في ذلك بلدان ما بعد الشيوعية، وكذلك من بلدان ديمقراطية في افريقيا، يمكن بالتأكيد أن يعزز قيمة هذا الجهد. وأن حماية السلامة الجسدية للمراقبين هي بطبيعة الحال أمر لازم؛ وفي واقع الأمر، إنها لشهادة محزنة على الحالة في جنوب افريقيا أن يركز على هذه المسألة بصورة واضحة في القرار الذي اتخذناه للتو.

من المهم، في الختام، ألا ننسى أن تاريخ جنوب افريقيا لن ينتهي في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. فالانتخابات لن تكون سوى خطوة أخرى، وإن تكن هامة للغاية، نحو إقامة مجتمع ديمقراطي في ذلك البلد، ونتمنى لكل أصدقائنا في جنوب افريقيا النجاح، ليس في الممارسة الديمقراطية الانتخابية فحسب وإنما أيضا في جميع جهودهم من أجل بناء مجتمع مدني قائم على المساواة لكل المواطنين.

استأنف الآن عملي كرئيس للمجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥